الأمانة العامة

قطاع فلسطين

والأراضي العربية المحتلة

تقريـــر وتوصيـــات

الدورة (112)

لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

15–19 ديسمبر 2024

الأمانة العامة
قطاع فلسطين
والأراضي العربية المحتلة

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في
الدول العربية المضيفة
الدورة (112)
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
15-2024/12/19

التقرير والتوصيات

أ- الافتتاح وكلمات الوفود:

عقدت الدورة (112) لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في الفترة 15-2024/12/19 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، بمشاركة وفود: المملكة الأردنية الهاشمية – دولة فلسطين – جمهورية مصر العربية – الجمهورية اللبنانية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – منظمة التعاون الإسلامي – وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية "قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة".

افتتح السفير/ محمود عمر، رئيس وفد جمهورية مصر العربية – مدير إدارة فلسطين في وزارة خارجية جمهورية مصر العربية، أعمال المؤتمر مستهلاً كلمته بالإشارة إلى الحرب الشعواء التي تشنها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة والتي تجاوزت عاماً من القتل والتشريد لحوالي 2.5 مليون فلسطيني مخلفة ما يربو على 45 ألف قتيل و106 ألف جريح، وأكد على ضرورة التوصل إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في غزة بما يمهد ترتيباتنا ما بعد الحرب وقيام المجتمع الدولي بدوره الأخلاقي والإنساني تجاه إعادة بناء القطاع ودعم قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية لتمكينها من القيام بدورها في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، كما أكد على رفض مصر القاطع لمخططات إسرائيل الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، وشدد على أن مصر تقف بكل ما اوتيت من إمكانيات إلى جانب الاشقاء في فلسطين وأنها ستواصل العمل دون كلل لإيجاد حل عادل ودائم يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو 1967 وفقاً

لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وفي نهاية كلمتا تنازل عن رئاسة الدورة إلى السيد رئيس وفد دولة فلسطين الدكتور/ أحمد ابو هولي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية – رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي افتتح كلمته بتوجيه الشكر للدول العربية المضيفة وللمنظمات العربية والإسلامية المشاركة في المؤتمر وللاونروا ولجامعة الدول العربية على جهودها وموقفهم الثابت والداعم للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وأشار إلى حرب الإبادة الجماعية والتجويع والتهجير التي تشنها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في قطاع غزة والتي خلفت أكثر من 144 ألف شهيد وجريح وتسببت في نزوح ما يزيد عن 1.9 مليون فلسطيني وتدمير أكثر من 75% من القطاع الإسكاني والمستشفيات والمدارس والجامعات والكنائس والمساجد وتدمير المؤسسات الاقتصادية مما مثل تدميراً لكافة مناحي الحياة في غزة، كما أشار إلى تواصل الحرب الإسرائيلية على محافظات الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة والتي أسفرت عن مئات الشهداء والجرحى وتدمير هائل في البنى التحتية للمخيمات الفلسطينية ومنازل اللاجئين الفلسطينيين وذلك في إطار المخطط الأوسع لتهجير الفلسطينيين من أرضهم بالقوة من خلال إجراءات حكومة الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ عملية ضم الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية، كما حذر من أن استهداف إسرائيل للاونروا والعمل على تصفيتها يأتي في إطار محاولات تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين وتغيير معايير الحل السياسي المستقبلي من جانب واحد وهو الأمر الذي يستوجب التحرك السريع لحشد الدعم السياسي والمالي للاونروا والتأكيد لكل دول العالم بأنه لا بديل عن الاونروا وانه لا يمكن الاستغناء عنها طالما أن الحل السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين غائباً، وفي ختام كلمته دعا الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها إزاء فرض وقف فوري وشامل للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والعمل على تنفيذ القرار رقم 2735 الصادر في 10 يونيو 2024 تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة في إطار مسؤوليات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ثم ألقى السيد الدكتور/ سعيد أبو علي، الامين العام المساعد – رئيس قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة، كلمة أشار فيها الى ان هذا الاجتماع يأتي بعد مرور أكثر من أربعة عشرة شهراً (436 يوماً) منذ بدء العدوان الإسرائيلي المتواصل وجرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والذي بغ ذروته في شمال قطاع غزة الذي يتعرض للتطهير العرقي والتهجير القسري في واحدة من أبشع حملات الإبادة الجماعية في العصر الحديث، فقد أسفر هذا العدوان على القطاع عن ابادة أكثر من 10% من سكان القطاع ما بين شهيد ومفقود وجريح واسير، وجرى شطب حوالي 1410 عائلة فلسطينية من السجل المدني بلغ عدد افرادها 5444 شهيدا، وتدمير ما يقارب من 80% من المباني السكنية، حيث ارتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 9900

مجزرة مروعة، واستخدام حوالي 90 ألف طن من المتفجرات.

وأشار الى ان الوضع في الضفة الغربية المحتلة لا يقل خطورة وكارثية من حيث مواصلة الاحتلال الإسرائيلي التصعيد في تنفيذ سياساته العدوانية في مدينة القدس وكافة المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية، حيث تواصل عصابات المستوطنين المسلحة وبدعم مباشر من جيش الاحتلال ممارسة الإرهاب والاعتداءات المتواصلة في إطار سياسة الاحتلال الرسمية الممنهجة في حرق واقتلاع وتدمير للممتلكات، وفرض العزل والاغلاقات إلى تنفيذ الاعدامات الميدانية والتهويد وممارسة التمييز العنصري والتطهير العرقي والتهجير القسري، والتمدد الاستعماري.

من جهة أخرى فإن الاستهداف الممنهج للأونروا من قبل سلطات الاحتلال على مدار السنوات الماضية بدءاً من استهداف المنهاج التعليمي للوكالة واتهامه بالتحريض على العنف والكراهية، مروراً بمحاولات انهاء تفويضها وحث الدول المانحة على منع تمويل الوكالة، قد وصل إلى مرحلة متقدمة تعصف بوجود الوكالة بإصدار الكنيست الاسرائيلي لقانونين يحظران أنشطة الأونروا في الأراضي التي تخضع لسيطرة إسرائيل ومنع المسؤولين الإسرائيليين من التعامل مع موظفي الأونروا، في إطار المخطط الإسرائيلي لإنهاء وتصفية عمل الأونروا بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

واختتم كلمته بالإشارة الى إن أولى الخطوات العملية باتجاه تحقيق العدالة والسلام المنشود هو وقف حرب الإبادة المستمرة بقطاع غزة، إن كل تأخير في تحقيق وقفٍ لإطلاق النار يعني إفناءً متواصلاً للحياة، ومن هنا فإن العمل على انقاذ وحماية الشعب الفلسطيني كواجب ومسئولية قانونية وسياسية وأخلاقية وإنسانية على الجميع، كما هو واجب تجسيد حل الدولتين المهدد بالضم قبل فوات الأوان واعتباره أمراً ملحاً أكثر من أي وقت مضى.

ثم ألقى المهندس/ رفيق خرفان – المدير العام لدائرة الشؤون الفلسطينية بالمملكة الأردنية الهاشمية، كلمة تضمنت أحر التعازي للأشقاء في غزة والضفة الغربية ولبنان على ما قدموه من شهداء أثر العدوان الإسرائيلي الغاشم، والترحيب بتصويت الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة على قرارين، الأول يتعلق بدعم الاونروا ويندد بقانون إسرائيلي يحظر عمليات الاونروا، والثاني يتعلق بوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

كما أشار في كلمته الى المخططات الإسرائيلية التي تهدف الى تكثيف عملية الاستيطان وتعرض القدس لهجمات استيطانية شرسة ومكثفة لتغيير طابع المدينة المقدسة والوضع التاريخي القانوني القائم فيها، مشيرا الى تأكيد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين خلال خطاب العرش الذي القاه في افتتاح مجلس الأمة ان قدس

العروبة ستبقى أولوية اردنية هاشمية وتأكيده الحازم على مواصلة الدفاع عن مقدساتها، منوهاً ان جلالة الملك يتمسك بالسلام العادل والمشرف لرفع الظلم التاريخي عن الاشقاء الفلسطينيين كما أشار الى الجهود الجبارة التي بذلها الأردن للوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي على غزة بالإضافة الى إيصال المساعدات الى غزة على الرغم من صعوبة الأوضاع.

مشيراً إلى أن جلالة الملك أكد مؤخرا في رسالة وجهها الى رئيس لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على ضرورة إيجاد أفق سياسي يؤدي الى نيل الشعب الفلسطيني الشقيق كامل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وعلى رفض الأردن لمحاولة إسرائيل، القوة القائمة بلاحتلال، استهداف الأونروا ومحاولة اغتيالها لطمس قضية اللاجئين الفلسطينيين مؤكداً رفض الأردن القاطع لإقرار الكنيست الإسرائيلي حظر عمل الأونروا في غزة والضفة الغربية ومنع موظفيها من الحصول على الامتيازات والحصانات الدبلوماسية ما يعتبره الأردن انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولالتزامات إسرائيل باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة داعياً المجتمع الدولي للوقوف ضد هذه القرارات غير الشرعية.

وأشار رئيس وفد الأردن الى اجتماعات اللجنة الاستشارية التي عُقدت مؤخراً في جنيف والتي شهدت دعماً سياسياً كبيراً للأونروا من جميع المشاركين واقراراً بأهمية عملها ودورها كعامل استقرار للاجئين الفلسطينيين والدول المضيفة لهم، وبالتالي لابد من استمرارية الجهد العربي الداعم للأشقاء من أبناء فلسطين لتحقيق طموحاتهم الوطنية المشروعة في التحرر من الاحتلال الإسرائيلي وتقرير مصيرهم على ترابهم الوطني طبقا لقرارات الشرعية الدولية.

ثم ألقى العميد/ محمد السبع – رئيس وفد الجمهورية اللبنانية كلمة، أشار فيها إلى التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة والتي مثلت إعادة هندسة جديدة ليس بحسب لمنطقة الشرق الأوسط بل للعالم أيضاً، وآثار هذه التطورات وتداعياتها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وأشار إلى أن على الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين البحث في مسارات جديدة لمواجهة الحملة الممنهجة ضد الاونروا سواء بتهديدات بوقف أعمالها أو التهديدات بقطع تمويلها وأن علينا تمسكاً أخلاقياً ووطنياً وعربياً للقضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين الفلسطينيين وأن ذلك ينعكس على الاستقرار في دولنا والمنطقة والعالم بأسره.

ثم ألقت السيدة/ جيلان شرف – رئيس وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كلمة أشارت فيها إلى أن التعليم هو الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات

ونهضتها ولذلك يجب أن يتصدر دعم الطلاب الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة أولوياتنا في هذه الفترة الصعبة فالأجيال الشابة هي مستقبل فلسطين ومن واجبنا جميعاً أن نضمن لهم الحق في التعليم، كما أشارت إلى أهمية العمل المشترك بين الاونروا والمنظمات العربية والدولية لتوفير المنح الدراسية والمساعدات التعليمية للطلاب الفلسطينيين مما يعزز صمودهم في مواجهة التحديات اليومية وتزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها لبناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومستقبل أفضل لهم ولأوطانهم.

ثم ألقى السيد/ عادل سلامة، رئيس وفد منظمة التعاون الإسلامي، كلمة أشار فيها إلى استمرار جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني خصوصاً في قطاع غزة واستهداف جهود ودور الاونروا ومواصلة تهويد مدينة القدس ومحاولات تهجير الشعب الفلسطيني في انتهاك وازدراء لقرارات الأمم المتحدة وأوامر محكمة العدل الدولية ذات الصلة وطالب بتطبيق وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة وفتح جميع المعابر لإيصال المساعدات الإنسانية وتسهيل عودة النازحين إلى بيوتهم وتمكين الحكومة الفلسطينية من تولي مسؤولياتها في قطاع غزة.

كما أدان وبشدة الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف الاونروا ومنشآتها وموظفيها وآلاف النازحين في مدارسها في محاولة لتصفية قضية اللاجئين وحقهم في العودة ودعا إلى توفير المزيد من الدعم السياسي والمالي للوكالة الأممية التي تجسد آليات المجتمع الدولي ولمسؤولياته تجاه حقوق اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها ركيزة للسلم والاستقرار الإقليمي.

ثم ألقى السيد/ عدنان أبو حسنة – المستشار الإعلامي للأونروا كلمة نقل فيها نقل تحيات السيد فيليب لازاريني، المفوض العام للأونروا وموظفي الوكالة كافة، مؤكدًا على التزام الأونروا بخدمة ملايين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس منذ تأسيسها كرمز حي لالتزام المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين وفق القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الوكالة تمر بأخطر أزمة منذ نكبة عام 1948، حيث تتعرض لهجمات سياسية، مادية وعملياتية غير مسبوقة، هدفها تصفية خدماتها وإنهاء تفويضها. وأوضح أن هذه الهجمات تهدد مصير ملايين اللاجئين وتؤدي إلى تقويض الأسس والمعايير السياسية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وأبرز الأزمة المالية الحادة التي تعانيها الوكالة، إذ من المتوقع أن تبدأ العام المقبل دون أي تمويل يُذكر، بعد أن كانت تعتمد بشكل كبير على التمويل الأميركي في الربع الأول من كل عام، والذي توقف بالكامل.

وتطرق إلى الأوضاع الكارثية في قطاع غزة، حيث أفادت التقارير بمقتل أكثر من 43 ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. وأكد أن كامل سكان غزة نزحوا، ودُمرت المدارس والجامعات والمستشفيات والبنية التحتية الأساسية. ويعيش الناجون أوضاعًا مأساوية، بينما يبقى سكان شمال غزة محاصرين، يواجهون خطر الموت جوعًا أو بالقصف الجوي.

وأشار إلى الخسائر التي تكبدتها الوكالة، حيث استشهد 254 موظفًا، وتضررت أكثر من 200 منشأة تابعة للأونروا. وأكد على ضرورة إجراء تحقيق شامل لمساءلة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات ضد موظفي الأونروا والبنية التحتية التابعة لها.

وسلط الضوء على القوانين التي أقرها الكنيست الإسرائيلي، والتي تحرم الأونروا من الحماية القانونية وتمنع المسؤولين الإسرائيليين من التواصل معها. كما تحظر هذه القوانين عمل الوكالة في القدس الشرقية المحتلة، وتهدد بإخلائها من مقرها لصالح مستوطنات جديدة. وأشار إلى الحملات الدبلوماسية الإسرائيلية المكثفة التي تستهدف إضعاف الثقة بالوكالة وتقويض تمويلها من الدول المانحة عبر نشر معلومات مضللة.

كما أعرب عن امتنان الوكالة العميق للدول المضيفة التي تتحمل عبئًا كبيرًا في استضافة ملايين اللاجئين الفلسطينيين. وأكد أن تعزيز التنسيق والتعاون بين الأونروا والدول المضيفة في هذه المرحلة الحرجة سيكون له دور أساسي في مواجهة هذه التحديات وحماية خدمات الوكالة.

وفي الختام، شدد على أن الأونروا ستواصل تنفيذ ولايتها بكل ما لديها من إمكانات ودعا المجتمع الدولي، إلى اتخاذ خطوات حاسمة وفورية لضمان استمرار خدماتها الإنسانية وحمايتها من التهديدات الممنهجة التي تتعرض لها.

ب – جدول الأعمال:

بعد افتتاح الدورة وإلقاء رؤساء الوفود كلماتهم أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال الذي أعدته الأمانة العامة – إدارة شؤون فلسطين في قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

ج – تقارير ومناقشات الوفود:

عرضت الأمانة العامة (إدارة شؤون فلسطين في قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة)، تقريرها المتضمن أنشطة وجهود القطاع في متابعة وتنفيذ توصيات المؤتمر في دورته السابقة (111) بعد أن تم إقرارها من قبل الدورة (162) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.
كما تم استعراض الوفود المشاركة لأهم المحاور التي تضمنتها تقاريرها (قائمة التقارير والكلمات مرفقة).

وشـهدت جلسـات المـؤتمر مـداخلات ومناقشـات فاعلـة وبنـاءة مـن كافـة الوفـود المشـاركة تناولـت كافـة بنـود جـدول الأعمـال واتخـذ المـؤتمر توصـيات هامـة فـي كافـة الموضـوعات الـواردة فـي هـذه البنـود والتـي سـيتم رفعهـا إلـى الـدورة العاديـة رقـم (163) لمجلـس جامعـة الدول العربية على المستوى الوزاري .

د- التوصيات:

أكد المجلس على توصياته السابقة، واتخذ التوصيات التالية:

أولا: **قضية القدس**:

1- أدان المؤتمر بشدة عمليات التطهير العرقي في احياء مدينة القدس المحتلة بعد إقدام بلدية الاحتلال الإسرائيلي بتسليم 6834 أمر هدم قضائي وإداري لمنشآت في سلوان (منازل ومحال تجارية وممتلكات)، من ضمنها 6 أحياء [حي وادي حلوة، حيّ البُستان، بَطن الهَوا، وادي الرّبابة، وادي ياصول، حيّ عين اللوزة] مهددة بالهدم الكامل أو بالطرد والاستيلاء على المنازل والاحياء، وطالب المجتمع الدولي والمحكمة الجنائية الدولية بالتحرك الفوري لوقف جرائم التطهير العرقي التي تمارسها حكومة الاحتلال بحق الفلسطينيين في القدس، والزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالقرارات الأممية التي تمنع تهويد مدينة القدس وتحافظ على معالمها الدينية والتاريخية وهويتها العربية والإسلامية.

2- دعا المؤتمر الدول العربية والإسلامية للاستمرار في دعم المقدسيين لمواجهة المخططات الإسرائيلية الرامية لتهويد القدس المحتلة.

3- دعا المؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة للاستمرار في تقديم الدعم للمقدسيين وخاصة المدارس الفلسطينية لمواجهة ضغوط محاولات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لفرض المنهاج الإسرائيلي فيها.

4- دعا المؤتمر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة لتعزيز شراكتها مع الاونروا خاصة في دعم مدارسها في القدس المحتلة.

ثانياً: **جدار الفصل العنصري**:

1- أدان المؤتمر اقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سبتمبر 2024 بمصادرة أراضي تقدر مساحتها بحوالي 30 دونماً تمهيداً لإقامة جدار عازل يبلغ طوله 1500 متر بارتفاع أربعة امتار، بالإضافة الى إقامة مقطع جديد من جدار الضم فوق أراضي بلدة يعبد جنوب غرب جنين المحتلة بطول 300 متر، وأكد بان إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تواصل استهتارها وانتهاكها للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وللرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في تموز 2004 الذي طالب بإزالته من كل الأراضي الفلسطينية باعتباره مخالف للقانون الدولي. مما يستوجب من الجمعية العامة ومجلس الأمن النظر في أية إجراءات أخرى لإنهاء الوضع

غير القانوني للجدار الذي يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم.

2- دعا المؤتمر الدول العربية والإسلامية لتقديم الدعم اللازم لمكتب الأمم المتحدة لتسجيل الأضرار الناشئة عن جدار الفصل العنصري لتمكينه من مواصلة انجاز مهامه.

ثالثاً: الاستيطان والهجرة:

1- حذر المؤتمر من خطورة نتائج المؤتمر الاستيطاني المنعقد على حدود قطاع غزة في أكتوبر 2024 تحت عنوان "الاستعداد لإعادة استيطان غزة"، وأكد على أن مخرجات هذا المؤتمر تعكس توجهات حكومة الاحتلال الإسرائيلي لتطبيق جريمة التهجير والتطهير العرقي ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

2- حذر المؤتمر من الإجراءات التي تتخذها حكومة الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ خطة ضم الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية والتي تمت المصادقة عليها في يوليو 2024 وبما يشمل سحب صلاحيات الانفاذ من السلطة الوطنية الفلسطينية في بعض المناطق المصنفة (ب) والشروع بإجراءات هدم البناء الفلسطيني المتنامي في تلك المنطقة ومصادرة 12.7 كيلو متر مربع من أراضي منطقة الأغوار وتحويلها إلى أراضي دولة، واعتبر تلك الإجراءات انقلاباً على اتفاقيات أوسلو وتصعيداً خطيراً لتكريس الاحتلال وطالب المجتمع الدولي بالتدخل لوقف عمليات التوسع الاستيطاني وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 الصادر عام 2016 .

3- رحب المؤتمر بإعلان وزارة الخزانة الأمريكية عن فرض عقوبات على منظمة (أمانا) الإسرائيلية وشركة فرعية تابعة لها على خلفية تمويل ودعم أنشطة استيطانية وأفراد متورطين بالعنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

4- أدان المؤتمر استمرار حكومة الاحتلال في دعم وتسليح ميليشيات المستوطنين تحت مسمى الاستيطان الرعوي ودعا الأمم المتحدة إلى تأمين حماية الفلسطينيين المدنيين من اعتداءات المستوطنين ومحاسبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على جرائمها وملاحقة المستوطنين المتورطين في الهجمات على أبناء الشعب الفلسطيني .

رابعاً: متابعة تطورات الانتفاضة ودعمها:

1- أدان المؤتمر استمرار جرائم حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والتي أسفرت عن أكثر من 144 ألفاً بين شهيد وجريح فلسطيني فضلاً عن أكثر من 11 ألف مفقود، واستخدام أساليب التعذيب الجسدي والنفسي وجرائم التجويع والاعتداءات الجنسية بحق الأسرى الفلسطينيين، وكذلك الاستهداف المتعمد بما لا يقل عن 206 موقعاً أثرياً وتاريخياً في قطاع غزة، ودعا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته تجاه وقف حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد قطاع غزة تطبيقاً لقراره 2735 الصادر في

10 يونيو 2024، ووقف العدوان العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلة وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

2- دعا المؤتمر إلى تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في سبتمبر 2024 بشأن فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في يوليو 2024 وإلزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بإنهاء احتلالها ووجودها غير القانوني على أرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية خلال 12 شهراً من صدور القرار، وطالب بتطبيق العقوبات على إسرائيل في حال عدم التزامها بتنفيذ قرار الجمعية العامة.

3- دعا المؤتمر إلى دعم واسناد رؤية فلسطين لما يسمى باليوم التالي لنهاية الحرب في قطاع غزة التي قدمها فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين خلال كلمته في الدورة 79 للجمعية العامة في سبتمبر 2024 والتي تضمنت 12 بنداً تبدأ بوقف العدوان في غزة والضفة الغربية وحماية الشعب الفلسطيني والأونروا وصولاً إلى بسط سلطة دولة فلسطين على قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

خامساً: اللاجئون الفلسطينيون:

1- أدان المؤتمر استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ولبنان وسوريا، والتي تسببت بتدمير البنى التحتية وشبكات المياه والصرف الصحي ومؤسساته الفاعلة، وخاصة في قطاع غزة التي تعرضت مخيماتها للتدمير الكلي الممنهج وارتقاء الاف الشهداء من اللاجئين الفلسطينيين وعشرات الآلاف من الجرحى من خلال تدمير البيوت والطرقات والبنى التحتية ومراكز الايواء والعيادات والمدارس ومراكز التموين التابعة للأونروا مع استمرار حرب الإبادة والتهجير التي تشنها حكومة الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة منذ أكثر من 14 شهراً، وأكد المؤتمر ان الاستهداف الإسرائيلي للمخيمات يهدف الى انهاء الشاهد الحي على النكبة الفلسطينية المستمرة منذ عام 1948، وتجريد اللاجئين الفلسطينيين من صفة لجوئهم كمدخل لتصفية قضيتهم العادلة وحقهم المشروع في العودة الى ديارهم من خلال توطينهم او تهجيرهم.

2- عبر المؤتمر عن رفضه وبشكل مطلق لأي مشروع إسرائيلي لتهجير الفلسطينيين من أرضهم في قطاع غزة أو في الضفة الغربية والقدس المحتلة نحو دول أخرى، ورحب بمواقف الدول الأعضاء في مجلس الامن وفي الجمعية العامة التي عبرت عن رفضها لمخطط حكومة اليمين الإسرائيلي بتهجير الفلسطينيين من ارضهم.

3- حذر المؤتمر من الأوضاع الحياتية الصعبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات الفلسطينية في لبنان وسوريا التي اخذت منحى تصاعدياً جراء التطورات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة والعجز المالي المزمن في ميزانية الاونروا والتي أثرت على خدماتها المقدمة

لهم، وطالب الدول المانحة بتوفير دعم مالي كافٍ للاونروا لتمكينها من وضع خطة تعافي للمخيمات الفلسطينية في لبنان وسوريا بما يضمن تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين وتوفير الحماية لهم في ظل التطورات والمستجدات التي شهدتها سوريا ولبنان في الأسابيع الأخيرة.

4- حذر المؤتمر من خطر انتشار المجاعة والاوبئة والامراض التي تهدد 1.9 مليون نازحاً فلسطينياً في قطاع غزة وذلك مع استمرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بتقليص عدد الشاحنات المحملة بالمساعدات الإنسانية الى قطاع غزة وإغلاق المعابر والمنافذ والتي ترتقي الى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في انتهاك سافر للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ودعا مجلس الامن إلى محاسبة إسرائيل على جرائمها، وإلزامها بتطبيق قرارته الصادرة عنه وخاصة القرار [2720 في ديسمبر 2023] الذي يدعو إسرائيل إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فورا بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل موسَّع وآمن ودون عوائق.

سادساً: نشاط وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وأوضاعها المالية:

1- الإشارة إلى ما ورد في القرار رقم 9082 الصادر عن اجتماع مجلس الجامعة على مستوى المندوبين في دورته غير العادية بشأن الخطوات اللازمة لحشد الدعم الدولي للتصدي للقوانين غير الشرعية الخطيرة التي أقدم الكنيست الإسرائيلي على إقرارها بحظر أنشطة الاونروا، والدعوة إلى الاستمرار في متابعة تنفيذ بنود القرار.

2- أكد المؤتمر بان مرجعية الأونروا هي الأمم المتحدة وهي من يحدد مصير عملها وليس إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أو أية رؤى تصدر من دول منفردة، وأن الأونروا هي المنظمة الدولية الوحيدة المسؤولة عن تقديم الخدمات للاجئين في مناطق عملياتها الخمس وفقاً لولايتها وتفويضها الدولي الممنوح لها بالقرار 302 وإلى حين إيجاد الحل السياسي وفقاً للقرار 194 ومبادرة السلام العربية.

3- عبر المؤتمر عن رفضه بشكل قاطع تحمل الدول المضيفة مسؤولية مهام الأونروا أو أية أعباء إضافية جديدة، كما ورفض انشاء أي جسم موازٍ أو آلية دولية بديلة عن الاونروا، واعتبر ان أية محاولات من هذا الشأن تشكل خرقاً لتفويض الأونروا الممنوح لها بالقرار 302 والذي يحث على شراكات المنظمات الدولية المعززة للأونروا في إطار تفويضها وليس بديلاً أو نيابة عنها استناداً للمادة 18 من القرار ذاته.

4- أدان المؤتمر قرار سلطة أراضي اسرائيل الاستيلاء على الأرض المقام عليها مقر الأونروا في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة، وتحويله إلى بؤرة استيطانية تضم 1.440 وحدة سكنية واكد إن القرار امتداد للإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى تقويض وجود "الأونروا" وولايتها وأنشطتها ودورها باعتبارها منظمة أممية، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، ودعا المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته تجاه إلزام الاحتلال الإسرائيلي باحترام

التفويض الممنوح لوكالة الأونروا من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتوفير الحماية لمنشآتها وموظفيها ووقف جميع الاعتداءات والإجراءات غير القانونية ضدها وفقاً لقرار مجلس الأمن 2730 في مايو 2023 الذي يقضي إلى احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها كما طالب المفوض العام للأونروا باتخاذ كافة الإجراءات القانونية لمواجهة القرار الإسرائيلي .

5- دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة لمساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على جرائمها الممنهجة واستهدافها المباشر والمتعمد لموظفي الاونروا ومقراتها.

6- استنكر المؤتمر الاستغلال البشع لحكومة الاحتلال الاسرائيلي لبراءة أطفال فلسطين لتضليل الرأي العام العالمي والتحريض على الاونروا، من خلال منظمة (UN Watch) الإسرائيلية المتخصصة في مهاجمة الأمم المتحدة والأونروا، التي أنتجت مؤخراً عددا من الفيديوهات عبر تلقينهم فقرات تسئ للأونروا ونشرتها عبر صفحتها، تظهر فيها أطفال فلسطينيون قاصرون، ودون حضور ذويهم، للتحريض على الأونروا، وقلب الحقائق ووسمها بالإرهاب، واعتبر المؤتمر هذه الممارسات انتهاك لاتفاقية حقوق الطفل، ومخالفة جسيمة للقوانين الوطنية والدولية، بما فيها إرشادات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) حول المهارات الإعلامية وأخلاقيات صحافة حقوق الطفل لعام 2016، وطالب المؤتمر الأمم المتحدة بإدراج منظمة (UN Watch) الإسرائيلية على القائمة السوداء وحظر عملها لاستغلال الأطفال في خدمة اجندات سياسية مفبركة.

7- أدان المؤتمر حملة التضليل والتحريض التي تقودها حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضد الاونروا باستخدام الإعلانات التجارية بما في ذلك اللوحات الإعلانية في العديد من المدن حول العالم وإعلانات جوجل المدفوعة على مواقع إلكترونية متعددة، بما في ذلك بث خطاب كراهية ضد الاونروا بوصفها بالإرهاب، والمطالبة بتفكيكها، والتي تسببت في الحاق الضرر بسمعة الاونروا وصورتها لدى شعوب بعض الدول المانحة، ودعا النشطاء على منصات التواصل الاجتماعي لتدشين حملة لدعم الاونروا وبيان دورها الهام في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

8- ثمن المؤتمر جهود مفوض عام الأونروا وفريق عمله على جهوده الحثيثة لحماية الاونروا وولايتها القانونية والتصدي للتشريعات الإسرائيلية من خلال زياراته لعشرات الدول المانحة ولقاءاته مع دول الاتحاد الأوروبي وبرلماناتها والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومسؤولين رفيعي المستوى في الدول العربية واطلاعهم على التحديات التي تواجه الاونروا وحشد الموارد المالية لميزانيتها، وحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتعبير عن التزامهم تجاه اللاجئين الفلسطينيين ومناصرة حقوقهم إلى حين إيجاد حل عادل لقضيتهم، ودعا المفوض العام إلى الاستمرار في تحركاته لحشد الدعم والمناصرة للأونروا، والتنسيق المشترك مع الدول العربية المضيفة وجامعة الدول العربية في هذا الصدد.

9- عبر المؤتمر عن دعمه لجهود الاونروا في تعزيز المساءلة والحوكمة والإدارة والشفافية للحفاظ على البقاء في طليعة الحياد في ظل المتغيرات السياسة والأمنية التي تشهدها المنطقة، وأكد على اهمية تنسيق الاونروا مع الدول المضيفة والاطراف المعنية لتحديد المفاهيم ومعالجة المخاوف ووضع تنفيذ التوصيات في المسار الصحيح الذي يحافظ على استدامة وفعالية ولاية عملها وبرامجها الاساسية والطارئة، فضلاً عن علاقاتها بالمانحين واستقرارها المالي.

10- عبر المؤتمر عن شكره للدول المانحة التي قدمت مساهماتها المالية كاملة للأونروا، والدول التي قدمت تمويلاً اضافياً ومرناً، وللمانحين الجدد الذين قدموا لأول مرة تمويلاً للأونروا، وطالب الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بدعم الاونروا مالياً، من خلال تأمين شبكة امان مالية مستدامة تعالج ازمتها المالية المزمنة التي تعاني منها ميزانيتها الاعتيادية والطارئة لتمكينها من القيام بواجباتها وخدماتها تجاه اللاجئين بحسب التفويض الممنوح لها بالقرار 302.

11- ثمن المؤتمر جهود الأونروا التي نجحت مع القطاع الخاص في جمع ما يزيد عن 114 مليون دولار لدعم ميزانيتها للعام (2024) والذي ساهم في جسر فجوة التمويل، وحث الاونروا للمضي قدماً في البحث عن سبل تمويل مبتكرة لحشد موارد مالية اضافية، لتأمين تمويل مستدام لميزانيتها.

12-رحب المؤتمر باعتماد المجلس التنفيذي لليونسكو، في دورته الاستثنائية الثامنة، بالأغلبية الساحقة، قرار دعم الأنشطة التعليمية للأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة الصادر بتاريخ 2024/11/25، والذي يؤكد فيه على التزام "اليونسكو" بتوفير التعليم للاجئين الفلسطينيين، وعلى الدور الأساسي للأونروا وبأنها لا يمكن الاستغناء عنها او استبدالها، وادانته الصريحة للجرائم الإسرائيلية باستهداف مدراس الاونروا في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة، واعتبر القرار انتصاراً للقضية الفلسطينية ورداً واضحاً وطبيعياً على قوانين "الكنيست" الإسرائيلية غير الشرعية.

13- طالب المؤتمر الاونروا بالتصدي للقرارات الإسرائيلية بشان اخلاء مقرها في القدس، ودعوة البعثات الدبلوماسية الى زيارة تضامنية الى مقر الاونروا في الشيخ جراح كرسالة مناصرة للأونروا ورفض للقرار الإسرائيلي وتشريعاته غير القانونية.

14-عبر المؤتمر عن تقديره لتوقيع 123 دولة عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة على بيان الالتزامات المشتركة بشأن الأونروا والتزامهم بدعم قدرة الوكالة على الوفاء بولايتها الحيوية في مناطق عملياتها وهنأ الأونروا على حصولها على جائزة "روح الإنسانية السنوية" للعام 2024 والمقدمة من المجلس الأمريكي لحقوق الإنسان، مما يؤكد بان الأونروا واحدة من "أعظم قصص النجاح" للأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف.

سابعاً: التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

1- عبر المؤتمر عن بالغ قلقه لانهيار الاقتصاد الفلسطيني بكل مكوناته وقطاعاته الذي تراجع بنسبة 86% في قطاع غزة، و23% في الضفة الغربية، وانكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 26%

للعام 2024 كاملاً، وكذلك وصول مستويات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي لمستويات كارثية في ظل استمرار سياسة التجويع التي تمارسها سلطات الاحتلال لسكان قطاع غزة، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على تفاقم الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

2- حذر المؤتمر من خطورة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية في ظل ما تعانيه خزينتها من عجز مالي نتيجة الانخفاض الحاد في المعونات، وتراكم الديون عليها من القطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية، والاقتراض المحلي بالإضافة الى مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاقتطاع من أموال الضرائب الفلسطينية (المقاصة)، الذي شكل عائقا امام عجلة التنمية وعدم تمكينها من صرف رواتب موظفيها بشكل كامل ومنتظم، وجدد دعوته الى تفعيل القرار الذي أُقر في قمة بغداد عام 2012 بتوفير شبكة أمان مالية للسلطة بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً، كما طالب المجتمع الدولي بالضغط على الحكومة الاسرائيلية لوقف قرصنة عائدات الضرائب الفلسطينية، واعادتها كاملة غير منقوصة.

ثامناً: **ما يستجد من أعمال**:

1- رحب المؤتمر بتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2024 لصالح قرارين الأول يطالب بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة والثاني يؤكد على دعم الأمم المتحدة الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) اللذين يشكلان انتصاراً للأونروا وللحق الفلسطيني واكد المؤتمر بان القرارين يحملان أهمية كبرى كون اعتمادهما جاء بجلسة استثنائية طارئة تحت قرار 377 والذي يستخدم بشكل استثنائي تحت بند الاتحاد من اجل السلام بعد فشل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نوفمبر 2024 من تبني المشروعين، وطالب المؤتمر مجلس الامن الى تضمين القرارين تحت بند الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإجبار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على تنفيذهما.

2- رحب المؤتمر بآلية التعاون الثلاثية بين كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومفوضية الاتحاد الافريقي، لدعم القضية الفلسطينية والتي تم اعتمادها على هامش القمة العربية الإسلامية المشتركة في دورتها غير العادية التي انعقدت في الرياض – المملكة العربية السعودية بتاريخ 11 نوفمبر 2024، ودعا إلى ضرورة وضع قضية اللاجئين والاونروا على صدارة جدول أعمالها القادم.

تاسعاً: **توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين**:

اعتمد المؤتمر تقرير وتوصيات الدورة (90) لمجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين والتي عقدت بتاريخ 2024/12/12.

عاشراً: **موعد انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر**:

تقرر عقد الدورة القادمة (113) في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة في موعد يحدد لاحقاً.